من اظهار الجهرية البائع ذلك اذ هي حرف مجهور وانما تميت على حد الاية
رايت بعض مشايخي القراة والعلم يقرا ما مد تمة في انا ولا يبيح لها
علة وموجظا ما ذكرته لك فتفهمه قوله كن بت انبذا قال المرادي
اي من قطعك فالفته عن بالك واطرحه وقال الشاطبي اي من بث
اسرارك فانبذه ولا تضحه فالتا على الاول لمشاة وعلى الثاني سلتة
والاول خلاف مكارم ابن مالك فان مكارم الاخلاق ان تصل من قطعك

## فصل

قوله لساكن صح انقل التحريك من ذي
لين للاستثقال فان قلت لم استثقلت الضمة والكسرة على
الواو والياء في يقوم ويبيع حتى نقلت منهما ولم يستثقلا في غزو
وظبي والجامع انحرف العلة ساكن ما قبله فالجواب بالفرق
من ثلاثة اوجه الاول ان حركة الاعراب مستثقلة لانها رتبة الثاني
انها داخلة على ما مبني الثالث انها واقعة في الاسم وهو خفيف فان قلت
قد تنقلوا في كاف والفتحة لاستثقال فالجواب انهم حملوها على اختها
وهي مستثقلة لما ذكرنا من ثقل اللزوم والفعل ويؤيد ذلك استثقال
الفتحة في معدي كرب دون الفتحة في قاض تنبيهان الاول
الطلق الناظر في اللين على حرف العلة المتحرك وما قبله ساكن اخر لذي اللين
او باعتبار انه يختلف بذلك في بعض الاحوال ونظير ذلك ما صرح به
اهل المنطق من كفاية تصدق عنوان المحمول على الموضوع في بعض
الاحوال وان كل انسان مستيقظ قضية صادقة الثاني اذا انقلت
حركة العين الى الساكن قبلها وكانت العين مجانسة للحركة لم تغير
باكثر من تسكينها بعد النقل وان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا مجانسا
للحركة كما مر في الاشموني قال الشهاب ويرد على قوله لم تغير باكثر من
تسكينها الا لمقتضى اخر كالسكنين هنا لا يبقال لا يلزم انه
ماخوذ من المضارع المجزوم مر ولا يافيه لانا نقول اما اولا فلا يتعين
حينئذ للتمثيل به واما ثانيا فالصحيح ان الامر من المصدر بلا
واسطة قوله ما لم يكن فعل تعجب استثنى في التسهيل ان يكون
موافقا للفعل بمعنى افعل نحو عور فان مضارع عور هذا يعور فهو معل

قال

قال المرادي واستغنى عنه بقوله وصح عين فعل وفعلا قال
الشاطبي لا يقال هذا وكن لما كان بمعنى افعل ح بقوله كابيض
قوله او ما هو كالا يدخله النقل للهلاء الى اعلا الان قال
ابو حيان كما صح لهذه العلة هو فكذلك ابوي قال الشاطبي
فالاصل ان يقال اي كاقام لكن منع اعلال اللام قوله يلام
عللا قال الشاطبي انما قال ذلك لما لا ظرف مضموم لفعل فخرج استهوى
ونحوه قوله ومثل فعل الخ بقول لا يختص هذا الاعلال بالفعل بل
قد يقع في الاسم وذلك في ثلاثة ابواب احدها ما وافق المضارع
في وزنه وحالته في زيادته او بالعكس والمراد بالوزن صورة الوزن
لانهم مثلوا ما وافق الوزن بقام وهو سواء كان من اقام او من قام
ليس وزنه وزن الفعل حقيقة اذ وزنه مفعل او مفعل ووزن الفعل
ووزن الفعل بفعل بالياء والتاء وضم العين او كسرها او فتحهما وان
اعتبرت فعله فهو بضم العين لان العين الثاني ما كان مضعفا لا افعالا او
استفعل المعتل العين بين الثالث ما كان اسم مفعول لفعل ذلك المعتل
العين نحو هذه الانواع الثلاثة تنقل حركة عينها اليها فانها قوله
ومفعل صح كالمفعال يعني ان مفعالا لما كان مباينا للفعل اي غير مشابه
له لا في وزنه ولا في بائه استصحب له التصحيح كمسوال ومكيال وحمل
عليه مفعل لمشابهته له في الميم نحو مقول ومقوال ومحيط ومخياط وبهذا
بنا على قول الناظم ان حق محيط ان يعل لان زيادته خاصة بالاسماء
وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة في لغة قوم واعترض بانه لو
صح ما قاله للزم ان لا يعل مثال يخلي بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة
لانه مشبه لتخشى في وزنه وزيادته وما اشبهه فيهما يجب
تصحيحه كما مر بشرط انه لا يلزم الاعلال في جميع اللغات بل في لغة من يكسر
وحينئذ فلا حاجة في تعليل تصحيح محيط الى الحمل لانه مساو للفعل
في وزنه لان المعتبر الوزن في اللغة المشهورة ولا حاجة اليها في ذلك
لما دعوى انه مقصور من مخياط فتدبر قوله والف الافعال الخ
قال الشاطبي ليس تكرارا مع ما في باب المصادر لاختلاف القصدين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)